لا ينكره والمخاطب كقولك إنما هو أخوك لمن يعلم ذلك ويقر به وأنت تريد أن ترققه عليه أي أن تجعل
من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على أخيه والأولى بناء على ما ذكرنا أن يكون هذا المثال من الإخراج لا على
مقتضى الظاهر وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء ظهوره فيستعمل له إنما نحو قوله
تعالى حكاية إنما نحن مصلحون ادعوا أن كونهم مصلحين أمر ظاهر من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره
ولذلك جاء ألا إنهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى من إيراد الجملة الاسمية الدالة على الثبات
وتعريف الخبر الدال على الحصر وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لذلك وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على أن
مضمون الكلام مما له خطر وبه عناية ثم تعقيبه بما يدل على التقريع والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون
ومزية إنما على العطف أنه يعقل منها الحكمان أعني الإثبات للمذكور والنفي عما عداه معا بخلاف
العطف فإنه يفهم منه أولا الإثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد وبالعكس نحو ما زيد قائما بل قاعد وأحسن
مواقعها أي مواقع إنما التعريض نحو إنما يتذكر أولو الألباب فإنه تعريض بأن الكفار من فرط جهلهم كالبهائم
فطمع النظر منهم كطمعه منها أي كطمع النظر من البهائم ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر على ما مر يقع بين الفعل
والفاعل نحو ما قام إلا زيد وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد إلا عمرا وما ضرب عمرا إلا زيد والمفعولين
نحو ما أعطيت زيدا إلا درهما ونحو ذلك من المتعلقات ففي الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع أداة
الاستثناء حتى لو أريد القصر على الفاعل قيل ما ضرب عمرا إلا زيد ولو أريد القصر على المفعول قيل ما ضرب زيد
إلا عمرا ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند إلى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس
البواقي فيرجع إلى قصر الصفة على الموصوف ويكون حقيقيا وغير حقيقي إفرادا وقلبا وتعيينا ولا يخفى في التحقيق
اعتبار ذلك وقل أي جاز على قلة تقديمهما أي تقديم المقصور عليه وأداة الاستثناء على المقصور

حال

حال كونهما بحالهما وهو أن يلي المقصور عليه الأداة نحو ما ضرب إلا عمرا زيد في قصر الفاعل على المفعول
وما ضرب إلا زيد عمرا في قصر المفعول على الفاعل وإنما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع إزالتهما عن حالهما
بأن يؤخر الأداة عن المقصور عليه كقولك في ما ضرب زيد إلا عمرا ما ضرب عمرا إلا زيد فإنه لا يجوز ذلك لما
فيه من اختلال المعنى وانعكاس المقصود وإنما قل تقديمهما بحالهما لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها
لأن الصفة المقصورة على الفاعل مثلا هي الفعل الواقع على المفعول لا مطلق الفعل فلا يتم المقصور
قبل ذكر المفعول فلا يحسن قصره وعلى هذا فقس وإنما جاز على قلة نظرا إلى أنها في حكم التام باعتبار المتعلق
في الآخر ووجه الجميع أي السبب في إفادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول
وغير ذلك أن النفي في الاستثناء المفرغ الذي حذف فيه المستثنى منه وأعرب ما بعد إلا بحسب العوامل يتوجه
إلى مقدر هو مستثنى منه لأن إلا للإخراج والإخراج يقتضي مخرجا منه عام ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق
الإخراج مناسب للمستثنى في جنسه بأن يقدر في نحو ما ضرب إلا زيد ما ضرب أحد وفي نحو ما كسوته إلا جبة
ما كسوته لباسا وفي نحو ما جاء إلا راكبا ما جاء كائنا على حال من الأحوال وفي نحو ما سرت إلا يوم الجمعة
ما سرت وقتا من الأوقات وعلى هذا القياس وفي صفته يعني الفاعلية والحالية ونحو ذلك وإذا كان أو المفعولية
النفي متوجها إلى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته فإذا أوجب منه أي من ذلك المقدر
شيء بإلا جاء القصر ضرورة بقاء ما عداه على صفة الانتفاء وفي إنما يؤخر المقصور عليه تقول إنما
ضرب زيد عمرا فيكون القيد الأخير بمنزلة الواقع بعد إلا فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز تقديمه أي
تقديم المقصور عليه بإنما على غيره للالتباس كما إذا قلنا في إنما ضرب زيد عمرا إنما ضرب عمرا زيد بخلاف
النفي والاستثناء فإنه لا التباس فيه إذ المقصور عليه هو المذكور بعد إلا سواء قدم أو أخر

أي بين المقصور والمقصور عليه

Copyright © King Saud University